المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: القيادة السياسية وبناء السلام في المجتمعات التعددية ماليزيا أنموذجاً (التحديات والاليات)
اسم الكاتب: م.م. شهد غالب علي، أ.د. عمر جمعة عمران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6642
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

القيادة السياسية وبناء السلام في المجتمعات التعددية ماليزيا أنموذجا (التحديات والاليات)

م.م شهد غالب علي
shahad.shahad@uomustansiriyah.edu.iq
جامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

أ.د عمر جمعة عمران
Dr_omarjumaa@yahoo.com
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

الملخص:

ادت القيادات السياسية في ماليزيا دورا كبيرا في نجاح عملية بناء السلام وارساء اسس الاستقرار والاصلاح في المجتمع، فأدركت هذه القيادات ان عملية بناء السلام ضرورة قصوى تفرضها الاوضاع الهشة في البلاد، فسارت القيادات السياسية بخطى ثابتة ورؤية وطنية شاملة اتسمت بالطابع المؤسساتي، وركزت على توحيد الاعراق الاجتماعية، عبر التأكيد على الهوية الوطنية الماليزية واندماج جميع الهويات الفرعية في اطار الهوية الوطنية، والتوزيع العادل للثروات بين الافراد وعدم حرمان او اقصاء اي فئة في المجتمع، فضلا عن اعتمادها معايير الحكم الرشيد في ادارة البلاد، وادارة ثرواتها الطبيعة وتطوير الاقتصاد والاستثمار ، ناهيك عن تطور التعليم والبحث العلمي فأعتمدت استراتيجية الاستثمار في الانسان كونها عدت الفرد محور التقدم والسلام في المجتمع.

كلمات مفتاحية: القيادة السياسية ، بناء السلام، التعددية، التحديات، ماليزيا.

Political leadership and peacebuilding in pluralistic societies, Malaysia is a model (Challenges and mechanisms)

Assist lecturer Shahad Ghalib Ali
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences
shahad.shahad@uomustansiriyah.edu.iq

Prof.Dr Omar Juma Omran
University of Baghdad / College of Political Sciences
Dr_omarjumaa@yahoo.com

Abstract:

The political leadership in Malaysia has huge role in the progress of peace building progress and laying the foundation of peace in the society, the leadership in Malaysia realized that the progress of peace building is an absolute necessity imposed by the fragile situation, so these political leadership developed comprehensive national vision with situational trait, they focused on social races through emphasizing the national Malaysian identity and merging all the sub-

identities in the framework of the Malaysian national identity. The Malaysian leadership has focused on the equitable sharing of the fortunes. They adopted the slandered of the good governance in the rolling of the country and its natural resources. In addition of the developing of the education and the scientific researches, the Malaysian government has adopted investment strategy in man ship because they believe that the man s the axis of progress and peace in the society.
Keywords: Political philosophy, peacebuilding, multilateralism, challenges, Malaysia.

المقدمة :

يعد السلام البنية الأساسية التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام لإنعاش المجتمع وإعادة بناء البنية التحتية وفرض هيبة المؤسسات الرسمية وديمومتها ، ويقع على عاتق القيادة السياسية الدور الاكبر في حسم تلك النزاعات لفرض واقع أجتماعي وسياسي جديد يتلائم مع متطلبات المرحلة ، الامر الذي ابرز وبشدة دور القيادة السياسية التي تضطلع بهذه المسؤولية، اذ لايمكن اخفاء تأثير القيادة السياسية وما تؤديه من دورا رئيسا في نجاح عملية بناء السلام او فشلها في آية دولة، لما لها من تأثير واضح على معظم المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في عملية بناء السلام، فنجاح او فشل بناء السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بجهود القيادة ودورها ، فضلا عن مدى قدرتها على العمل بجدية حول الوظيفة التي تؤديها واشاعة وترسيخ مفاهيم التسامح والتعايش السلمي والمصالحة الوطنية في المجتمع من اجل تحقيق الاهداف العامة المنشودة، اذ تشكل القيادات السياسية في المجتمعات التعددية احد الروافد المهمة في عملية بناء السلام، لاسيما وقت المحن والازمات التي تمر بها، فتقوم القيادات السياسية بدورها بتقريب وجهات النظر وتخفيف حدة الانفعالات العاطفية، التي ترافق القواعد الاجتماعية، اثناء اختلافاتها وصراعاتها، وهو ما شهدته اغلب الدول التي طبقت الديمقراطية التوافقية، وتمكنت فيها القيادات السياسية من تحقيق نوع من الانسجام والاستقرار والتقدم، فالميول الصراعية الموجودة في التعددية الاجتماعية تقابلها ميول تعاونية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها، وان من شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي، لذا فأن وعي القيادة السياسية للتناقضات الاجتماعية ولتصوراتها في بناء الامة والدولة من شأنه ان يقوض اسس النزاعات ويحولها الى سلام، ومن هنا تؤدي القيادات السياسية دورا بارزا في ادارة الازمات وحل النزاعات وتحويلها الى عملية بناء السلام.

اهمية البحث:

تكمن اهمية الدراسة معرفة ماهية القيادة السياسية وادوارها بوصفها الطرف الذي يملك القدرة والقوة داخل النظام الاجتماعي– السياسي والمؤثر الحقيقي في تغيير القيم والسلوكيات المجتمعية وتحريكها بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي وبناء السلام ولاسيما في مرحلة الانتقال والصراعات والنزاعات التي تمر بها الدول.

أشكالية البحث

تكمن أشكالية الدراسة للاجابة عن تساؤل رئيس مفاده :" الى أي مدى ينعكس دور القيادة السياسية في بناء السلام للمجتمعات ذات التعددية العرقية والقومية والمذهبية في ماليزيا والعراق ؟ وماهي الادوار والادوات التي لعبتها لتحقيق بناء حقيقي ومستدام ؟

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : ان عملية بناء السلام بحاجة الى توافر قيادة سياسية وطنية تمتلك رؤية شاملة وارادة واضحة وحقيقية، تتمتع بالخبرة والكفاءة والنزاهة ، ذلك من شأنه ان ينجح عملية بناء السلام.

منهجية البحث:

استندت الدراسة الى اكثر من منهج علمي على وفق مقتضيات البحث، كان في مقدمتها منهج التحليل النظمي للوقوف على مدخلات ومخرجات دور القيادة في بناء السلام في ماليزيا، فضلا عن المنهج التاريخي والوصفي.

المبحث الاول

الاطار النظري (القيادة السياسية، بناء السلام)

ان للقيادة السياسية دور مؤثر ورئيس في بناء الدولة وفي بناء السلام وادارة التعددية في المجتمعات المتنوعة، وعلى هذا الاساس ارتأينا تقسيم هذا المبحث الى مطالب عدة ، نتناول فيه مفهوم القيادة وبناء السلام .

المطلب الاول: ماهية القيادة السياسية:

تعد ظاهرة القيادة من الظواهر المهمة والرئيسية في الحياة الانسانية، وانها واحدة من اهم المفاهيم التي تناولتها العلوم الاجتماعية والنفسية والسلوكية والسياسية، وهذه الاهمية نابعة من تأثيرها الواضح في مسار

حركة الامم والشعوب والدول، لذا فأن هذه الظاهرة كانت ومازالت محط اهتمام الكتاب والدارسين في كافة المجالات تحديدا في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والعلوم العسكرية والادارية وغيرها.

وفيما يتعلق بالقيادة السياسية فأنها تمثل محورا مهما في النظم السياسية وتشغل حيزا بارزا في صناعة القرار السياسي للدول ويكون تأثيرها كبيرا في تسيير الشؤون العامة وكيفية ادارة المؤسسات السياسية، وهناك من يعطيها اهتماما كبيرا لدرجة انه اي عملية سياسية او جماعة السياسية داخل النظام السياسي قد تتأثر في المتغير القيادي، فقدم (جيمس بورن) في عام ١٩٨٧ تفسيرا للقيادة السياسية على انها عملية تعبئة متبادلة بين القادة واتباعهم وتجمعهم دوافع معينة ويملكون القدرات والموارد والادوات السياسية في بيئة تضم التنافس والصراع من اجل تحقيق اهداف معينة. (علاء ابو عامر ٢٠٠٤، ١٣٢).

وعرف تاكيتسو غوتسورتاني القيادة السياسية بانها تمثل في كل دولة "الهيئة العليا لصنع القرار حيث تكون مسؤوليتهم القانونية وضع القرارات النهائية للسلطة في كل القضايا والمشاكل التي تهمها وقد تناول غورتسورتاني طبيعة القيادة السياسية في الدول النامية فهي برأيه تخضع للعديد من العوامل ابرزها التأثير الخارجي فهذه الدول لا تتمتع باستقلال كامل فهي قد تكون تحت الاحتلال المباشر او السيطرة الخارجية غير المباشرة مما يعيق عملية استقلال القرار والقيادة(سناء محمود حمدي ٢٠٠٨، ٧).

ومن اكثر التعاريف شيوعا للقيادة السياسية هي "قدرتها على التأثير في الاخرين" .

ومن جانب اخر تعرف القيادة السياسية بأنها تعبير عن سلوك سياسي معتمد من قبل صانع القرار السياسي في التعامل مع البيئات الموجودة في الدولة (مازن اسماعيل الرمضاني ١٩٩١، ٩) اي انه يقرن القيادة بالسلوك وليس بالشخص ، بينما يرى فيها البعض الاخر بأن القيادة هي العملية التي يمارس بها الفرد بصورة متواصلة تأثيرا اكثر على الاخرين في تنفيذ وظائف الجماعة(صادق الاسود ١٩٩٠ ، ٤٢٩).

ومما تقدم يمكن تعريف القيادة السياسية على انها "امكانية ممارسة التأثير في افراد المجتمع من اجل كسب تعاونهم لتحقيق الاهداف المرجوة "، ومن خلال ماتم ذكره يتبين لدينا بان القيادة تعتمد في اغلب الاحيان على السمات الشخصية للقائد وقدرته في التأثير في سلوك الاتباع من اجل تحقيق الاهداف المرجوة .

وان الدول لا تعرف ولا تتميز ولا تنجح في ادائها السياسي الا من خلال القيادة التي تتولى امر السلطة فيها، اذ يبرز دور القيادة السياسية واهميتها بكونها أحد العوامل المتغيرة التي لها تأثير واضح ومهم في تحديد قوة ومكانة الدولة وذلك من خلال الاداء الذي تؤديه في تحويل مقومات القوة التي تمتلكها الدولة الى عناصر قدرة فاعلة، إذ على الرغم من اهمية امتلاك الدولة لمقومات قوة لكنه لا يكفي وجود موارد او مقومات قوة لتكون الدولة قوية وانما تحتاج الى توافر قيادة لتوظيف ولاستثمار هذه الموارد والمقومات بالشكل

الصحيح، اي بمعنى ان القيادة السياسية تدرك اهمية وقيمة هذه الموارد وتعمل على تحسين الاداء لكي ينهض بالدولة اقليميا ودوليا ويعني هذا ان يقترن توافر عنصر الامكانيات والقدرات مع توافر القيادة الناجحة المتمثلة بوجود قائد يمتلك الاداء الكافي لتحقيق هدف الارتقاء بالدولة وجعلها في مصاف الدول المتقدمة (غريفش و اوكالاهان ٢٠٠٨، ١٢٦) وهذا ما يسمى بحسن القيادة حسب ماذكره (ارشي براون) إذ جاء فيه بان القيادة ليس سمة مجردة وانما استجابة مناسبة في موقف معين في مكان وزمان معينين ، وبمعنى اخر ان اساليب القيادة وقراراتها تختلف في اوقات الحرب عنها في اوقات السلام وفي اوقات الازمات عنها في الاوقات الاعتيادية، فضلا عن اختلاف الفرص المتاحة للقائد في الانظمة الديمقراطية عنه في الانظمة غير الديمقراطية .(براون ٢٠١٥، ٤٢).

المطلب الثاني: ماهية بناء السلام:

يعد مفهوم بناء السلام من المفاهيم الاساسية في الحياة المعاصرة، فله اهمية كبيرة على مختلف الاصعدة وفي شتى الميادين داخل المجتمعات المتعددة، وهو بمثابة ركيزة اساسية من اجل استقرار هذه المجتمعات وتطورها،

يشتمل مفهوم بناء السلام على منع حدوث الصراعات والنزاعات، فضلا عن ادارة الصراعات وما بعدها، ويعد بناء السلام بكونه وسيلة لبناء القدرات من اجل تعزيز التواصل لبناء العلاقات ومشاركة الخبرات والمعلومات، ويتطلب كذلك جملة من النشاطات لتغيير حالة النزاع والخلاف القائمة بين الاطراف وتحويلها من حالة سلبية غير مقبولة الى حالة ايجابية مقبولة يمكن من خلالها تحديد جذور الصراع مما يسهل بالتالي ادارة الازمة واقامة بنى سليمة يمكن من خلالها تقليص احتمال حصول النزاعات او تكرارها، اضافة الى ان بناء السلام يعد مسألة صعبة وذلك لأنه يحدث في فترة ما بعد النزاع، اي الوقت الذي يعاني المجتمع فيه فقدان المؤسسات والبنى، وتهدم اواصر التواصل والتماسك بين الافراد، الامر الذي يتطلب تكثيف جهود المؤسسات والمراكز المختصة والتنسيق فيما بينها من اجل انجاح اعمالها وتحقيق غاياتها المنشودة.(جلبي ٢٠١٧، ١١-١٢).

وبناء السلام هو عملية لها جانبين، الجانب الاول هو منع أو تقليل او تحويل الصراع والحرب والعنف الى سلام والتقليل من حدتهما، والجانب الثاني هو بناء وتحسين الهياكل والانشطة اللازمة لعملية بناء السلام، اذ لا تتعلق انشطة بناء السلام بسلوك الصراع فقط بل انها تتناول ايضا السياقات والمواقف الاساسية للصراع.ان عملية بناء السلام الدائم وتوطيده تتطلب تشييد الابنية الاساسية والهياكل وتوفير الامن المجتمعي

والدفع بعجلة التنمية ومعالجة الاقتصاد وازالة الاسباب الرئيسة للنزاع بحيث يتمكن الاطراف من اصلاح علاقتهم مع بعضهم البعض عبر اعادة بناء الثقة ، والتي عادة ما يمكن أن توصف بأنها طويلة المدى (عبدالله واخرون ٢٠١٨، ٤٨-٤٩). والهدف من عملية بناء السلام هو السعي لحل النزاع من كافة الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والانسانية، وعدم الاقتصار فقط على التسوية السياسية والعسكرية وذلك لان عملية بناء السلام تخاطب القضايا الهيكلية في النزاع ، فهو بذلك عملية طويلة الامد تجمع بين صنع السلام وحفظ السلام، ويكتسب اهميته على انه يستكمل الحلقة المفقودة فيما يتعلق بالمنظمات الدولية ودورها، لاسيما منظمة الامم المتحدة في مجالي حفظ السلم والامن الدوليين من جهة، ودورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة اخرى (الشافعي ٢٠٠٩، ٣٤) وفي بعض الاحيان يتم حصر مفهوم بناء السلام من خلال التأكيد على بعض جوانبه، ففي احيان معينة يعتبر مفهوم بناء السلام مرادفا لمفهوم المصالحة الوطنية واعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني، او التعاون بين اطراف النزاع من اجل بناء علاقات افضل، وقد تواجه عملية بناء السلام في العديد من تلك الدول الخارجة مؤخرا من الصراع او النزاع مجموعة من التحديات قد تحتاج جهود كبيرة وارادة حقيقية من قبل قادة تلك الدول من اجل التغلب عليها أي أن الدور الحقيقي والفاعل للقيادات السياسية يكمن هنا في فتح قنوات الحوار وتقريب وجهات النظر ومن ثم التوصل الى حلول وسطى، وتحقيق نوع من الانسجام، فهذا يؤدي بالتالي الى تحقيق الاستقرار ومن ثم بعد بناء السلام المنشود، وفي الوقت ذاته ان التهديد الكبير للسلام في اي مجتمع ينبثق من شكل النظام السياسي اولا والقيادة السياسية ثانيا، فكلما ابتعدت القيادات السياسية عن السلوك التعاوني في ادارة البلد والعمل بروح التسامح وقبول الاخر وعدم التزامها بالممارسات الديمقراطية كلما ساعد ذلك على تأجيج النزاعات الاهلية وتأزيم السلم داخل المجتمع (ياس ومولود ٢٠١٩، ١١).

وعليه فأن بناء السلام ليس مشروعا سهلا او انيا بل هو مشروع طويل الامد مرتبط بعملية اصلاح البنى التحتية وبناء مؤسسات الدولة، فهو خيار يتم اللجوء اليه في الفترات التي تلي الحروب والنزاعات من اجل ايجاد مناخ سياسي ملائم لبناء مؤسسات ديمقراطية فعالة وارساء قواعد الحكم الرشيد، وعملية بناء السلام هي جهد يقع على عاتق القيادة السياسية والمجتمع ايضا، لكن الثقل الاكبر منه يقع على عاتق القيادات السياسية في المجتمع.

المبحث الثاني

القيادة السياسية وبناء السلام في ماليزيا (التحديات والاليات)

المطلب الاول: تحديات بناء السلام في ماليزيا

على الرغم من النجاحات التي حققتها القيادات الماليزية خلال العقود القليلة الماضية إلا أنه هناك الكثير من التحديات التي تواجههم، وتتطلب من القيادات السياسية العمل بوعي وجد من أجل المحافظة على الوحدة والتنوع واستكمال مسيرة بناء السلام التي بدأتها ماليزيا والمحافظة على الاستقرار السياسي والسلام وتحقيق الرفاهية للمواطنين ، ومن هذه التحديات:

أولاً : التحديات السياسية

هناك عددا من التحديات السياسية التي واجهت القيادات السياسية في ماليزيا، ومن الجدير بالملاحظة وقبل الخوض في تفاصيل هذه التحديات، ان هذه التحديات لم تقترن بمدد زمنية معينة، فقد كانت بمدد زمنية مختلفة فضلا عن انها لم تواجه القيادات السياسية كافة، ومن ابرز التحديات السياسية:

١_ **الفساد السياسي:** أن ظاهرة الفساد السياسي في ماليزيا لم تكن سمة جديدة عرفها المجتمع في ماليزيا، بل هي سمة عاصرت جميع رؤساء الوزراء في ماليزيا، واساءت الى معظمهم، وبما في ذلك مهاتير محمد، واخذت هذه الظاهرة بالاتساع في عهد (نجيب رزاق)، اذ شكلت فضائح الاثراء مصدر قلق لدى الرأي العام الماليزي واحزاب المعارضة، لاسيما فضيحة صندوق الاستثمار الحكومي الماليزي، وتدفق اموال الصندوق بصورة غير قانونية الى الحسابات الشخصية لرئيس الوزراء وعائلته، اذ تشير التقارير الى وصول نسبة الفساد من اموال صندوق الاستثمار الى (٦٨١) مليون دولار ضمن الحساب الشخصي لرئيس الوزراء (نجيب رزاق))Edwards 2015(

٢- **ضعف المشاركة السياسية:** تعد ظاهرة ضعف المشاركة السياسية احدى التحديات التي تواجه القيادات السياسية الماليزية ومن الجدير بالذكر ان الدستور الماليزي لعام ١٩٥٧ وتعديلاته في عام ٢٠٠٧ ركز على المشاركة السياسية والانتخابات بأعتبارها الوسيلة الانجح للديمقراطية عن طريق الشمول بحق الانتخاب وعدم حرمان أي فئة من فئات المجتمع من حق المشاركة في العملية السياسية إلا أن هناك عددا من العقبات التي تضعف من المشاركة السياسية، إذ توجد حالة من عدم التساوي في المشاركة السياسية بسبب عدم تكافؤ حقوق المواطنة بين العرقيات المختلفة إذ يوجد هناك تحيز في الدوائر الانتخابية لصالح العرقية الملايوية

لاسيما في المناطق الريفية والموالين في التصويت لصالح الائتلاف الوطني أما في المناطق المختلطة فقد يلحظ أن اداء التحالف افضل من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الأصوات(Brown 2005 ،8-9).

ـ **النظام السياسي الماليزي:** يطلق على النظام السياسي الماليزي عادة أنه نظام شبه ديمقراطي، بل يصف البعض الدولة الماليزية بأنها دولة توفيقية (syncretic state) أي تستخدم وتدمج بين الاستخدام للأساليب القهرية والديمقراطية في أن واحد. فعلى الرغم من ان الدستور يكفل حق تنظيم الأحزاب والجمعيات والنقابات الا انه يقيد هذه الحقوق في الممارسة العملية بموجب قانون الأمن الداخلي والتشريعات الأمنية الإضافية التي تم تمريرها أثناء فترة تولى مهاتير الحكم، فضلاً عن أن الحكومة تسمح باحتجاز الأفراد من دون تهمة أو محاكمة لعامين متصلين، كما قانون الجمعيات يسمح للحكومة برفض تسجيل الجمعيات لأسباب سياسية وتقيد القوانين النقابية النقابات بحصر عملها وربط كل نقابة بالصناعة الخاصة بها، كما تقوم بمنع الإضرابات في قائمة طويلة من الصناعات التي تعتبر ضرورية، وعلاوة على ذلك تقوم الأحزاب الحاكمة والحكومة بممارسة الرقابة غير المباشرة على معظم وسائل الإعلام، واضعة أحزاب المعارضة وغيرها من منتقدي الحكومة في وضع صعب، وهذا بالتالي كان من أهم القضايا التي شغلت القيادة السياسية الماليزية في ظل تنامي المطالب الشعبية بالمزيد من التحولات الديمقراطية اسوة بالقطاع الاقتصادي الماليزي، إذ أن التنمية السياسية تعدّ من ضمن القضايا التي تهم القيادة السياسية، إلا أنها لم تشغل موقع الصدارة بالمقارنة بالتنمية الاقتصادية، ففي ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها ماليزيا بدأت الأنظار تتجه نحو المزيد من الليبرالية السياسية، ومواكبة التحررية الاقتصادية، الا انه على سبيل المثال قد تبلورت أفكار مهاتير محمد إلى رؤية خاصة تستند الى مجموعة من المعايير التي تنبعث من الواقع الماليزي من دون التأثر بالطموحات الغريبة، فأكد مهاتير محمد أهمية الديمقراطية، وضرورة انتهاج عدد من الممارسات التي تعكس المنهج الديمقراطي، وأشار إلى ضرورة المضي نحو الديمقراطية، ولاسيما أن شعب ماليزيا نجح في مواجهة كثير من المشكلات، الذي أهله إلى الانتقال نحو مزيد من التحولات الديمقراطية، وهو ما يشير إلى إمكانية إعطاء مزيد من السلطة إلى الأفراد، غير أنه أشار من جانب آخر إلى صعوبة خلق مناخ ديمقراطي كامل مع تباين الاتجاهات العرقية، واختلاف الانتماءات، ووجهات النظر، ما أدى إلى التراجع النسبي للنظام الديمقراطي في ماليزيا.(سليم ١٩٩٩، ٨٠) ،وبالتالي ممكن ان يؤدي الى حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي والذي ينعكس بدوره على عملية التنمية وبناء السلام في ماليزيا.

– **التعدد العقائدي واختلاف التوجهات بين الاسلاميين والعلمانيين:** واجهت القيادات السياسية الماليزية اختلافا فيما يتعلق في التوجهات بين الاسلاميين والعلمانيين، لاسيما بعد الاعتراف بالدين الاسلامي بوصفه

دينا رسميا للدولة في عام ١٩٥٧ في المادة الثالثة من الدستور فضلا عن اعترافه بممارسة الديانات غير الاسلامية شعائرها الدينية وهذا ما اكدته المادة ١١ من الدستور. إن الانقسام ما بين العلمانيين والاسلاميين اشتد من خلال النقاشات حول دور الإسلام في الحياة العامة بين القيادات السياسية الماليزية بدءاً من الثلاثينيات القرن العشرين، اذ أدت هذه الانقسامات إلى انفصال رجال الدين المسلمين عن المنظمة القومية الملايوية المتحدة وتشكيلهم الحزب الإسلامي الماليزي في عام ١٩٥١. ومن هنا قد أدى الضغط المستمر من أجل اقامة دولة أقل علمانية إلى تشكيل السياسة الماليزية لعقود من الزمن. كما عززت الانقسامات بين الإسلاميين والعلمانيين الاستقطاب العرقي في ماليزيا، إذ إن جميع الملايويين مسلمون تقريبا في حين أن الأقليات العرقية في الغالب ليست كذلك ومن ثم فقد مزجت الجماعات الإسلامية مناشداتها الدينية مع الرسائل القومية الملايوية؛ لذا لقد اندمجت العرق والدين بشكل متزايد، إذ تبنى معظم الملايويين وجهة نظر إسلامية وأصبحت مجتمعات الأقليات أكثر علمانية) Welsh ٢٠٢١.(34 ,

ثانياً : التحديات الاقتصادية

حققت ماليزيا نجاحات اقتصادية بفضل جدية قياداتها السياسية والتخطيط الجيد، وبرزت ماليزيا بوصفها أنموذج تنموي تحتذى به دول العالم، إلا أن ماليزيا كغيرها من الدول واجهت تحديات اقتصادية شكلت عبئا على الاقتصاد الماليزي بشكل خاص والقيادة السياسية بشكل عام، وبرزت تلك التحديات بـ :

_ **ضمان العدالة في توزيع العائد الوطني علي قاعدة الكفاءة والتوازن الاجتماعي:** واجهت القيادة السياسية الماليزية من التحديات العديدة ذات الطابع الاقتصادي التي تؤثر بشكل مباشر في اسلوبها ونهجها السياسي المتبع ولعل ابرز تحدي الذي واجهها هو كيفية ازالة الفوارق المادية بين الملايويين والصينين، فالعرقية الصينية تميزت بثرائها وعيشها في المدن أما العرقية الملايوية فهم فقراء كادحين الفوا العيش في الريف وفي حالة انتقالهم إلى المدن فأن اسلوب معيشتهم سيختلف وأما في حالة لم يتأقلموا مع اسلوب حياتهم الجديد فان القيادة السياسية ستواجه تدهورا وفوضى؛ لذا عدت القيادة السياسية هذه العقبة الأولى التي تواجها في ازالة الفوارق ما بين الاعراق.

_ **مشكلة الركود الاقتصادي:** تعاني القيادة السياسية الماليزية بين الحين والآخر من مشكلات اقتصادية تؤدي إلى ركود اقتصادي اسهمت عوامل عدة في ظهورها كمشكلة الاعتماد على صادرات المواد الأولية، إذ واجه رئيس الوزراء مهاتير محمد في أثناء مدة حكمه الاولى الأزمة الاقتصادية للدول المصدرة للسلع الأولية في عام ١٩٨٥، هي الأزمة التي برزت في منتصف الثمانينيات نتيجة اعتماد اقتصاد ماليزيا على تصدير المواد الأولية، وانخفاض الطلب على السلع الاولية،ما أدى إلى انخفاض الطلب على السلع الصناعية، ما

خلق تدني عائدات التصدير بشكل كبير، وبالمقابل إلى انخفاض العملات الاجنبية، وانخفاض قيمة الرنيجيت الماليزي، مما تسبب في زيادة الديون، وأصبحت الحكومة عاجزة عن تقديم الدعم الدائم لاقتصادها، واستمرت الأزمة أربع سنوات، وأدى ذلك إلى توقف الخطط التنموية، وأدركت ماليزيا أن اعتماد صادراتها بصورة رئيسة على المطاط والقصدير سيعرضها إلى أزمات مستمرة، ما يجعل اقتصادها خاضعا لتبعية الدول الصناعية التي تستورد هاتين المادتين، لذا باشرت ماليزيا بتنفيذ إجراءات تدعم النشاط الصناعي في ماليزيا، وتقلل من اعتمادها على التصدير.(الحصري ٢٠٠٩، ١١٣).

اعتماد الاقتصاد الماليزي على الموارد المحلية: ومن التحديات الاقتصادية الاخرى التي تواجهها القيادة السياسية في ماليزيا هو اعتمادها الكبير على الموارد المحلية كالبترول والمطاط والمنتوجات الخشبية ومنتوجات زيت النخيل كمدخلات في عمليتها التصنيعية والتصديرية مما قد يؤدي إلى استنزاف هذه المواد (الطيب ٢٠١٦، ٤٩)، اذ تعتمد ايرادات الحكومة بشكل كبير على صادرات النفط ففي انهيار اسعار النفط في عام ٢٠١٥ انهارت العملة الماليزية وارتفع مستوى التضخم ليتعثر الاقتصاد الماليزي، اذ وصل نسبة التضخم إلى ٥.١% مما ادى إلى قيام القيادة السياسية المتمثلة برئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق بفرض ضريبة على المبيعات والخدمات بمعدل ٦% والغائه دعم الحكومي للمحروقات مما تسبب في ارتفاع تكاليف المعيشية وزيادة في الغضب الشعبي

ثالثاً :التحديات الاجتماعية

واجهت ماليزيا كغيرها من الدول النامية كثير من التحديات الاجتماعية التي أثرت بشكل كبير على نهجها المتبع في عملية التنمية، ويمكن تقسيم التحديات الاجتماعية إلى:

١_ التحدي العرقي والديني : تعدّ ماليزيا واحدة من بين الدول الأكثر تنوعا ديني وعرقي وثقافي، إذ يتكون المجتمع الماليزي من ثلاثة أعراق هم: الملايو، والصينيون، والهنود، ويشكل الملايو ٧٥% من اجمالي سكان ماليزيا، أما الصينيون فيمثلون ١٣% من إجمالي سكان ماليزيا، في حين يشكّل الهنود ٩% من إجمالي سكان ماليزيا، والبالغ عددهم ٣٢ مليون نسمة حسب تقديرات العام ٢٠٢٢ من دون احتساب السكان المقيمين في ماليزيا، وإلى جانب الاعراق الثلاثة الرئيسة يوجد عدد من الأعراق الصغيرة منهم الاندونيسيون والاوروبيون والاستراليون، فضلا عن إعراق منتشرة في ولايتي ساراواك وصباح مثل الكادزان والأيبان.(عبدالله ٢٠١٩، ١٨٣).

فضلا عن التعددية العرقية هناك تعددية دينية ولغوية أشرنا إليها فيما سبق، وتعد التعددية واحدة من أكبر تحديات التنمية في دول العالم الثالث، ويكتسب تحدي التعددية في ماليزيا خصوصية كبيرة، ذلك بسبب

متلازمة بين التعدية الدينية من ناحية، والتعددية العرقية والحالة الاقتصادية من ناحية اخرى، إذ يشكل الملايو غالبية السكان، وأغلبهم من المسلمين الذين يعانون من انخفاض المستوى المعيشي، وتدهور الأحوال الاقتصادية بالمقارنة مع الصينيين الذين يمثلون ربع سكان ماليزيا، وبالرغم من ذلك فهم يسيطرون على معظم اقتصاد ماليزيا(عوض ٢٠١١، ٤٣).

_ التحدي الديموغرافي : تواجه ماليزيا تحديا كبيرا على الصعيد الاجتماعي، ألا وهو مشكلة تزايد أعداد كبار السن، إذ تعاني ماليزيا من الازدياد المستمر في أعداد كبار السن، ونقص مستمر في أعداد الشباب، وأن ماليزيا ستصبح مجتمعا شائخا في المستقبل القريب، فبلغ نسبة السكان من فئة الكبار في السن الذين يتعدون ٦٥ عاما نحو ١٠% من إجمالي سكان ماليزيا، وقد أدركت الحكومة الماليزية خطورة المشكلة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، وأكدت ضرورة إيجاد حلول لتلك المشكلة، وأطلق مهاتير محمد السياسة الوطنية لكبار السن، وحل تلك المشكلة ومعالجة آثارها المستقبلية (الخزرجي ٢٠١٩، ١٣٥).

المطلب الثاني: القيادة السياسية واليات بناء السلام في ماليزيا

لقد كرست القيادة السياسية في ماليزيا مند حصولها على الاستقلال سنة ١٩٥٧ كل جهودها من أجل تحويل التنوع العرقي والطائفي والديني واللغوي الذي يميز المجتمع الماليزي إلى عامل قوة ووحدة للبلاد، كون هذه القيادات السياسية المتعاقبة على إدارة الحكم في ماليزيا أدركت طبيعة الاختلافات الموجودة في المجتمع، إذ اختارت هذه القيادات سياسة التعاون وليس التصادم من خلال اتباع سياسة اشراك كل القوى والمكونات في العملية السياسية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي، وتحويل ماليزيا من مجتمع متفكك التركيبة إلى مجتمع متماسك.

اولا: الاليات السياسية: نجحت القيادة السياسية في ماليزيا في ادارة التنوع والتعدد العرقي والطائفي وذلك بأتباعها عدة اليات مؤسساتية– سياسية ومنها:

١– **مرونة الدستور**: عدلت القيادات السياسية الدستور الماليزي مرات عديدة، اذ جرى تعديله حوالي ٢٤ مرة على مدار ستة عقود منذ الاستقلال حتى وقتنا الراهن، الا ان هناك من يرى أن العدد الحقيقي للتعديلات الفردية تصل الى ٦٥٠ مرة، إذ اشار بعض الدستوريين ومنهم الدستوري شاد سليم فاروقي على أثر تلك التعديلات انه "ليس هناك شك في أن "روح الوثيقة الأصلية قد جرى تخفيفها كما اتفق عددا من الباحثين القانونين معه، لأنه التعديلات في بعض الاحيان طالت اجزاء مهمة من الدستور منها صلاحيات رئيس الدولة، تغيير عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية وموافقة البرلمان على اعلان

حالات الطوارئ ، كل هذه التغييرات جعلت من الدستور الاتحادي الحالي غير متشابه مع نموذجه الأصلي، ومن منطلق اخر يشير عبد العزيز باري في كتابه "الدستور الماليزي: مقدمة نقدية أنه "من الصعب قول ما إذا كان تكرار التعديلات أمرًا سيئًا بالضرورة"؛ لأن التعديلات شيء يصعب تجنبه لاسيما إذا كان الدستور هو بيان موجز للمبادئ الاساسية" (محمد ٢٠١٠ ، ١٥) وعلى ذلك نرى أن التعديلات التي قامت بها القيادات السياسية على الرغم من كثرة عددها الا انها جرت لمواكبة التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٢- **اعتماد اسلوب الحكم الراشد:** وفر تطبيق ركائز الحكم الراشد في ماليزيا مناخ سياسي مستقر ومناسب من أجل العمل والابداع فالمسائلة والشفافية وسيادة القانون حافظت على حقوق الموطن الماليزي وحسنت من مفهوم الديمقراطية وتطبيقها بما يتوافق مع مفاهيم وقيم وخصوصية المجتمع الماليزي، كما أن توفير العدل والمساوة قضى على الطبقية والاختلاف والاستغلال الذي مارسه الصينيون على المالاي بصفتهم الطبقة الفقيرة في أعمال السخرة والاعمال الشاقة، كما أن سياسة القضاء على الفساد بصفته الآفة الأكثر تأثيرا على طموحات الشعوب وتخلفها أنشأت ماليزيا هيئة لمكافحة الفساد والقضاء عليه من خلال من خلال مراقبة القيادة الرشيدة ومحاسبة المؤسسات الرسمية والخاصة الضالعة في مسائل الفساد من أجل عدم تفشي هذه الظاهرة في باقي مؤسسات الدولة وبين أفراد المجتمع (بوبيبه ٢٠١٦، ٢٦-٣٠).

٣- **التعددية والتنافس الحزبي:** يتسم النظام الحزبي في ماليزيا بالاستقرار السياسي وذلك نتيجة للتحالف الحزبي العابر للطوائف والقوميات، فعلى سبيل المثال يتكون الائتلاف الحاكم – الجبهة القومية- من احزاب مختلفة بعضها صيني وبعضها هندي وبعضها الاخر يعود لأحزاب المالاوي –السكان الاصليين- وتوجد هناك دعوات بتحويل التحالف إلى حزب واحد غير طائفي بدلا من التأطير الطائفي لكل حزب داخل التحالف، كما تسمح التعددية الحزبية بالمنافسة بين البرامج السياسية، وهو اعتراف بوجود تنوع في دوائر الانتماء الهوياتي في الدولة الواحدة، فالتعددية الحزبية في ماليزيا تتميز بالتعايش السلمي والامن والاحترام المتبادل بين أطراف المعادلة السياسية، وهي نتيجة لانتشار الثقافة التعددية السياسية و العمل على أساسها (حرزلي ٢٠١٩، ٢٧٩).

٥- **التوافق بين الاحزاب والقيادات السياسية:** التجأت الأحزاب والقيادات السياسية في ماليزيا إلى التوافق وحل مشاكلها وخلافاتها خلف الابواب المغلقة، وعدم الدخول في الابتزاز السياسي، اذ تم تكريس تقليد في إدارة العملية السياسية في ماليزيا بين القيادات السياسية والأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف

الحاكم، هو أن الخلافات التي يمكن ان تنشأ تحل خلف الأبواب المغلقة، ويتم التوصل إلى الصفقات السياسية وتوزيع الحصص والمكاسب بالطريقة نفسها للتخفيف من حدة التوتر الطائفي والعرقي، وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي والأمني، وبالتالي بناء سلام مستدام مما ادى بالتالي الى توفير بيئة أفضل للتطور الاقتصادي وتحسين مستويات التنمية المستدامة، فكان من الضروري وضع "شروط لعبة" يكسب فيها الجميع وترك اللعبة التي تتطلب وجود رابح وخاسر والتي غالبا ما تكون نتيجتها ان الجميع يخسر، وكان جوهر فكرة علاج الاختلالات مبنيا على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع، والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية وتحقيق الاستقرار وارساء السلام، والفكرة مبنية على اساس زيادة انصبة جميع الفئات وان كان بدرجات متفاوتة وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع وليس من خلال مصادرة حقوق الاخرين او التضييق عليهم فكانت رؤية مهاتير محمد في ضمان تجربة سياسية ناجحة تشترط مشاركة جميع القوى في الممارسة السياسية وأن يكون القرار السياسي قراراً توافقياً تحصل من خلاله جميع الأطراف على منافع متكافئة لضمان تحقيق التوافق الاجتماعي – السياسي (السيد صبري ٢٠١١، ١٢٧) .

ومما تقدم يمكن القول أن القيادة السياسية انتهجت إستراتيجية تعمل على استيعاب التنوع الاجتماعي، عبر وضع سياسة للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية ، وإذ نجحت في تخليص البلاد من عدة أزمات منذ بداية الاستقلال في عام (١٩٥٧)، الى الوقت الحاضر وتوزعت هذه الأزمات في معظمها، إلى أزمات اجتماعية ناجمة عن التنوع الاجتماعي السائد (خنجر ٢٠١٩، ٢٩٩-٢٣٠).

ثانيا: **الاليات الاقتصادية:**

ادت القيادات السياسية الماليزية اهتماما كبيرا في الجانب الاقتصادي لتحقق اداء اقتصاديا ناجحا، فوضعت القيادات السياسية الماليزية المتعاقبة خطط اقتصادية متعددة وسياسات تنموية مدروسة كلا منها يتناسب مع معطيات مرحلة معينة وهي:

الخطة الاقتصادية الاولى (١٩٦٦-١٩٧٠): اشتملت هذ الخطة على التنمية الاقتصادية وتوسيع الاقتصاد واتباع سياسات تنموية (الاحلال محل الواردات) والتركيز على صناعة السلع الاستهلاكية الا ان هذه الخطة لم تلق النجاح الكافي وذلك لان السوق المحلية ضيقة فضلا عن ضعف الطلب المحلي وسوء توزيع الدخول بين اطياف المجتمع الماليزي في عهد رئيس الوزراء "تنكو عبد الرحمن" ، كما ان ماليزيا في عهده كانت منتجة للسلع لكنها لا تصدر الا القصدير والمطاط. (الجوجري ٢٠٠٨، ١١١).

١- **السياسة الاقتصادية الجديدة (١٩٧٠-١٩٩٠):** اخذت هذه الخطة على عاتقها تحديد ملامح المرحلة التنموية لمدة عشرين عاما، لقد استطاعت الاقلية الصينية في ماليزيا منذ بدايات الاستقلال الهيمنة على مقدرات البلاد الاقتصادية، وهذا ما اثار حفيظة الملايو والذين يعدون هم السكان الاصليين لماليزيا، وهذا ادى الى تفجر الصراعات والنزاعات في مايو ١٩٦٩ ، والتي ادت الى عدد كبير من القتلى اضطر على اثرها النظام الى تطبيق قانون الطوارئ الى ان استقرت الاوضاع في البلاد (عبد الفضيل ٢٠١٠، ١٢٣) وفسرت هذه الاضطرابات على اساس عرقي ، حيث تم الربط بين هذه الأحداث وبين انتشار الفقر لدى المالاي (السكان الأصليين للبلاد. ومن ثم سخط المالاي، نتيجة غياب التوازن الاقتصادي بين الجماعات العرقية آنذاك. وكاستجابة لهذه التحديات، تبنت الحكومة الماليزية بقيادة تون عبد الرازق السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي كانت تهدف إلى (ميتيكس ٢٠١١، ٢١٢).

- تقليل الفقر، ومن ثم القضاء علية عبر زيادة مستويات الدخول وفرص العمل والتوظيف لجميع الماليزيين، بغض النظر عن الاعتبارات العرقية.
- إعادة هيكلة المجتمع الماليزي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال القضاء على الارتباط بين العرقية والمستوى الاقتصادي.

٢- **سياسة التنمية الوطنية:** بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٩٠ ، بادر محاضير محمد في استحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت ب" سياسة التنمية الوطنية"، وقد كانت هذه السياسة بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية السابقة عليها، وكان الغرض منها تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجديدة للمجتمعات المختلفة، وكما تهدف هذه الخطة الانتقال بماليزيا الي مصاف الدول المتقدمة بحلول ٢٠٢٠ ، حيث نري محاضير" يقول "رؤية ٢٠٢٠ هي خطة لثلاثين سنة لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضا الاستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيقه ... رؤية ٢٠٢٠ هي بالطبع تحول ماليزيا الي دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام ٢٠٢٠ اي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، وبدون خسارة أي من شخصيتنا الأخلاقية أو ثقافتنا أو إيماننا الديني.(يوسف ٢٠١٠، ٢٣٣).

٣- **سياسة النظر شرقا:** توصلت القيادة الماليزية الى ان النموذج الياباني يتناسب مع تطلعات الشعب الماليزي، فأستند مهاتير محمد في سياسته هذه على افتراض ان الغرب احتاجوا لمئات السنين من اجل الوصول الى التطور والتقدم، لكن اليابانيين انهم استطاعوا خلال اعوام قليلة من الوصول للتقدم لذي وصلوا اليه، وكان هدف القيادات السياسية من سياسة الاتجاه شرقا ليس النظر للقدرات التصنيعية

اليبانية، وانما النظر الى العناصر التي اسست لهذا النجاح، فحدد مهاتير محمد العوامل التي اعتقد انها السبب الاساس في تطور اليابان والتي تتمثل في النظام واخلاقيات العمل واتباع نظام ادارة عالي الكفاءة، فضلا عن التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص (زهيرة ٢٠١٩، ١٠٤)

٤- **سياسة الخصخصة:** تعد سياسة الخصخصة الية لاعادة هيكلة المجتمع من اجل تمكين الملايويين اقتصاديا، اذ تم وضع برامج الخصخصة لتخصيص اسهم للملايويين، وايثارهم بمشروعات الشركات الكبيرة مثل شركة الطيران ماس MAS والتي قامت الحكومة بخصخصتها وتمليكها للملايويين ، وكذلك شركة برتون Proton لصناعة السيارات اذ تم خصخصتها ايضا للملايويين، وحتى الشركات التي يكون الاستثمار فيها بأموال اجنبية يكون نسبة ٧٠% منها للملايويين و ٣٠% للمستثمرين الاجانب (اسماعيل ١٩٦٩، ١٣٣).

٥- **خطة الانعاش الوطني NRP (٢٠٢١-٢٠٢٥):** تهدف هذه الخطة الى اخراج البلاد من جائحة كوفيد-١٩ وانهاء اثاره على الاقتصاد الماليزي، ووضع الاقتصاد على المسار الصحيح، فخصص رئيس الوزراء ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار للانفاق التنموي كما تستهدف هذه الخطة زيادة الناتج المحلي الاجمالي من ٤.٥% الى ٥.٥% سنويا

ثالثا الاليات الاجتماعية :

اولت القيادات السياسية البعد الاجتماعي اهتماما كبيرا نظرا لما له من تداعيات على كل من المجال السياسي والاقتصادي وما له من تأثير على الاستقرار المجتمعي وشرعية النظام برمته، لذا لابد من معرفة الاليات الاجتماعية التي اتبعتها القيادات السياسية الماليزية من أجل بناء السلام:

١- **تكريس وارساء الوحدة الوطنية:** تركزت جهود القيادات السياسية في ماليزيا في تحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف فئات التنوع الاجتماعي في ماليزيا، لاسيما بعد أن أدركوا استحالة نجاح تجربة بناء الدولة الماليزية بعد الاستقلال من دون الوصول إلى التوافق الاجتماعي شريطة لنجاح التوافق السياسي، ونجحوا في بناء علاقات وثيقة مع قيادات الصينيين والهنود، عبر التفاهمات التي اقتضت إلى الاعتراف المتبادل بين الصينيين والهنود من ناحية والملايو من ناحية أخرى بحقوق المواطنة لكليهما، ومن ثم أسسوا لتحالف سياسي كبير يضم ممثلي الأحزاب الثلاثة الكبرى، وعلى هذا الأساس التوافقي حققت ماليزيا تجربة رائدة في مجالات الوحدة الوطنية، ليمهد ذلك لإصلاحات كبرى على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لبناء الدولة ، بيد أن هذه الإصلاحات لا تخلو من المعوقات الاجتماعية أنذاك (كعيبوش رماش ٢٠٢٠، ٦٥).

٢_ **القضاء على أزمة الفقر:** عملت القيادات السياسية بجدية من اجل القضاء على ازمة الفقر في ماليزيا، اذ تقوم فلسفتها على فكرة أن النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً. ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل يساهمان بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي (محمد و سمير ٢٠١٧، ١١٩).

٣- **الاستثمار في تنمية الإنسان الماليزي (التعليم):** كان جُل تركيز القيادات السياسية الماليزية المتعاقبة بالدرجة الأولى على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفرد، وذلك من خلال العمل على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، فقد حاز قطاع التعليم في ماليزيا اهمية كبيرة واهتماما واسعا بعد الاستقلال ١٩٥٧، فأولت القيادات السياسية الماليزية المتعاقبة أهمية كبرى بالتعليم الأساسي والفني فضلاً عن توفر إرادة سياسية حقيقية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية، واستخدمت القيادات السياسية اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العم(كما اعتمدت الدولة على التدريب المكثف والواعي وهو بممارسة قوة العمل على أحسن وجه ، كما أن ماليزيا لم ترن إلى النماذج الجاهزة وإنما اشترطت للحصول عليها أن تكون موصولة بموظفين مدربين، فقد ساعد التعليم على ارتفاع المطرد لإنتاجية العمل وتحسين الدخل ففي ماليزيا ، كما أن التدريب شجع على ابتكار نماذج جديدة وفتح أفاق واسعة نحو تنمية اقتصادية (زيتوني ٢٠٢٠، ٥٤).

واخيرا يمكن القول ان القيادة السياسية كان لها دور مؤثر ورئيسي في عملية بناء السلام في ماليزيا فعلى الرغم من حساسية الوضع الاجتماعي، الا أنها اتبعت عدة اليات سياسية – اجتماعية واقتصادية تقوم على المشاركة والتمثيل السياسي لكل الاعراق ، واستفادة جميع الاعراق من النمو الاقتصادي وعدم التمييز بسبب طائفة او عرق، وكذلك اهتمام القيادات السياسية بفئة الفقراء ومنحهم من اجل القضاء على البطالة وكما

اهتمت هذه القيادات بشكل كبير بالتعليم وبرامج الدعم، كل هذه الاليات بالتالي انعكست بشكل ايجابي على عمل الدولة وعلى موقف القيادات السياسية، فالآليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي تعمل بالتالي بمجملها على ارساء اسس بناء السلام المستدام، فضلا عن التداول السلمي على السلطة وكذلك التوافق السياسي ووجود برامج سياسية تنافسية حقيقية بين الاحزاب السياسية، وكذلك البرامج الاجتماعية من اجل القضاء على الفقر والبطالة ، ووضع خطط اقتصادية من اجل النهوض باقتصاد ماليزيا، ادت بالتالي هذه الاليات الى بناء سلام مستدام كان محور هذا السلام هو ارادة القيادات السياسية وجديتها في النهوض ببلادهم والتخلص من النعرات والصراعات الطائفية.

الخاتمة:

ان للقيادة السياسية اهمية كبيرة ودور حيوي في تسيير الشؤون العامة وادارة المؤسسات السياسية فهي تمثل محورا مهما في النظم السياسية وتشغل حيزا بارزا في صناعة القرار السياسي للدول، فالدول لا تنجح ولا تتميز الا من خلال القيادة التي تتولى امر السلطة والسياسة فيها، فيبرز دور القيادة السياسية واهميتها من خلال تأثيرها في تحديد قوة ومكانة الدولة، وذلك من خلال الاداء الذي تؤديه في تحويل مقومات القوة التي تمتلكها الدولة الى عناصر قدرة فاعلة، فأمتلاك الدولة الى مقومات مادية وبشرية لا يكفي لكي تتمع الدولة بالسلام والاستقرار، بل يتطلب من القيادة توظيف هذه المقومات والموارد واستغلالها بشكل الصحيح من اجل تحقيق النتائج المرجوة .

ادت القيادات السياسية في ماليزيا دورا كبيرا في نجاح عملية بناء السلام وارساء اسس الاستقرار والاصلاح في المجتمع، فأدركت هذه القيادات ان عملية بناء السلام ضرورة قصوى تفرضها الاوضاع الهشة في البلاد، فسارت القيادات السياسية بخطى ثابتة ورؤية وطنية شاملة اتسمت بالطابع المؤسساتي، وركزت على توحيد الاعراق الاجتماعية، عبر التأكيد على الهوية الوطنية الماليزية واندماج جميع الهويات الفرعية في اطار الهوية الوطنية، والتوزيع العادل للثروات بين الافراد وعدم حرمان او اقصاء اي فئة في المجتمع، فضلا عن اعتمادها معايير الحكم الرشيد في ادارة البلاد، وادارة ثرواتها الطبيعة وتطوير الاقتصاد والاستثمار ، ناهيك عن تطور التعليم والبحث العلمي فأعتمدت استراتيجية الاستثمار في الانسان كونها عدت الفرد محور التقدم والسلام في المجتمع.

المصادر باللغة العربية:

١- ابو عامر ،علاء، ٢٠٠٤، *العلاقات الدولية الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والاستراتيجية*، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

٢- حمدي ، سناء محمود ، ٢٠٠٨، *مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (قيادة الحاج امين الحسيني)*، القاهرة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
٣- عبد الكافي، اسراء عمران، ٢٠٠٩، دور القيادة في الاصلاح السياسي، دراسة في العلاقة ما بين الفكر والممارسة مع التطبيق على نموذج عمر بن عبد العزيز، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
٤- الرمضاني، مازن اسماعيل، ١٩٩١، *السياسة الخارجية*، بغداد، مطابع وزارة التعليم العالي.
٥- الاسود، صادق، ١٩٩٠، *علم الاجتماع السياسي، اسسه وابعاده*، بغداد، مطبعة جامعة بغداد.
٦- العزاوي، وصال، ٢٠٠١، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
٧- غريفش، مارتن، و اوكالاهان، وتيري، ٢٠٠٨، *المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية*، دبي، مركز الخليج للابحاث.
٨- براون، ارشي، ٢٠١٥، *خرافة الزعيم القوي(القيادة السياسية في العصر الحديث)*، ترجمة ترجمة نشوى ماهر كرم الله، الرياض، العبيكان للنشر.
٩- دخيل، محمد حسن، ٢٠١٩، دور القادة السياسيين في الحياة السياسية بين النظم السياسية المعاصرة وبين النظام السياسي الاسلامي دراسة مقارنة، *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية*، العدد ٢٤، جامعة الكوفة.
١٠- العدلوني، محمد اكرم، ٢٠٠٠، *القيادة في القرن الحادي والعشرين*، الرياض، قرطبة للنشر.
١١- حسين، بتول، و عدنان، أحمد، ٢٠١٩، التعددية والتسامح وأثرها في تعزيز بناء المجتمع، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد. ٢ ، ملحق ٢.
١٢- عمران، عمر جمعة، ٢٠١٩، *بناء السلام في مجتمعات النزاع : دراسة في التجاوب المحلي واعادة التأهيل المجتمعي*، العراق، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي.
١٣- جلبي، فهيل جبار، ٢٠١٧، *بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى*، دهوك، مطبعة خاني.
١٤- خيري، عمرو، و عامر، فدوى، ٢٠١٨، *دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات* : المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، العراق، جمعية الامل العراقية.
١٥- قدوري، تغريد، ٢٠١٧، التزام الادارة بتداول المعلومات في جهود مكافحة الارهاب، دراسة في نطاق قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون، جامعة بغداد.
١٦- الشافعي، بدر حسن، ٢٠٠٩، *تسوية الصراعات في افريقيا نموذج الايكواس*، القاهرة، دار النشر للجامعات.
١٧- ياس، رشيد عمارة، و مولود، فاروق عبدول، ٢٠١٩، دور النخبة السياسية في تأزيم السلم الاهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، *مجلة الدراسات السياسية والامنية*، العدد الرابع.
١٨- الحصري، نبيه فرج، ٢٠٠٩، *تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامي تحليل وتقويم*، اسكندرية، دار الفكر الجامعي.
١٩- الطيب، حسام الدين، ٢٠١٦، تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي/ كلية الحقوق والعلوم السياسية.

٢٠- حسن، حارث، ٢٠٠٠، المقومات والإتجاهات الأساسية للنظام السياسي الأمريكي، محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد٤٨، جامعة بغداد.

٢١- عبد الله، جلال حسن، ٢٠١٩، *التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة (الواقع والتحديات المستقبلية)*، في عائشة عياش، نهى الدسوقي، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات والاسس والافاق، برلين، المركز الديمقراطي.

٢٢- الخزرجي، انس مالك، ٢٠١٩، الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا (٢٠٠٢- ٢٠١٨)، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت/ العلوم السياسية.

٢٣- محمد، مهاتير، ٢٠١٠، *التجربة الماليزية : نهضة امة*، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان.

٢٤- بوبيبه، نبيل، ٢٠١٦، الاقتصاد السياسي للتجربة الماليزية : الرشادة والشراكة ، *مجلة دراسات اقتصادية* ، العدد٢.

٢٥- صبري، رامي السيد، ٢٠١١، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

٢٦- الجوجري، عادل، ٢٠٠٨، *مهاتير محمد: النمر الاسيوي من شاب متمرد الى بطل اسلامي*، القاهرة، دار الكتاب العربي.

٢٧- عبد الفضيل، محمود، ٢٠١٠، *العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٨- عمران، عمر، ٢٠١٧، تحديات الوظيفةالامنية للدولة في ظل التحولات السياسية المعاصرة (العراق انموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٧٠، جامعة بغداد.

٢٩- ميتيكس، هدى، ٢٠١١، *التجربة التنموية في ماليزيا، في: الاسلام الحضاري (النموذج الماليزي)*، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث.

٣٠- اسماعيل، مهدي، ١٩٩٦، تجارب دولية في الخصخصة: دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلاندا والمكسيك، *مجلة العلوم الاجتماعية* ، العدد٢، جامعة الكويت.

٣١- كعيبوش، عمر، و رماش، اسمهان، ٢٠٢٠، دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي والاداري في ماليزيا، *مجلة السياسة العالمية*، العدد١،الجزائر.

٣٢- محمد، المصري بلال، مصطفى، وابو مدلله سمير، ٢٠١٧، الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة: دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني، *مجلة البشائر الاقتصادية*، العدد٣، المجلد٣، جامعة طاهري محمد، الجزائر.

٣٣- زيتوني، محمد، ٢٠٢٠، التجربة التنموية الماليزية، *مجلة الرائد في الدراسات السياسية*، العدد ٢، جامعة ابن خلدون.

٣٤- الخليلي، ماهر جبار، ٢٠١٥، سياسة الاسكان في ماليزيا وامكانية الافادة منها، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، عدد خاص ، المجلد١٠، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Abdel Fadil, Mahmoud, 2010, alearab waltajribat alasiawiat aldurus almustafadatu, [Arabs and the Asian Experience, Lessons Learned] , Beirut, Center for Arab Unity Studies.
2- Abdel Kafi, Israa Omran, 2009, dawr alqiadat fi alasilah alsiyasii, dirasat fi alealaqat ma bayn alfikr walmumarasat mae altatbiq ealaa namudhaj eumar bin eabd aleaziza,[The role of leadership in political reform, a study of the relationship between thought and practice with application to the Omar bin Abdel Aziz model], Master's thesis, Cairo University/Faculty of Economics and Political Science.
3- Abdullah, Jalal Hassan, 2019, altajribat almaliziat fi majal altanmiat almustadama (alwaqie waltahadiyat almustaqbaliati), [The Malaysian experience in the field of sustainable development (reality and future challenges)] , in Aisha Ayyash, Noha Al-Desouki, Dimensions of the development experience in Malaysia, an analytical study on backgrounds, foundations, and prospects, Berlin, Democratic Center.
4- Abu Amer, Alaa, 2004, alealaqat aldawliat alzaahirat walealam - aldiblumasiat walastiratijiatu,[International Relations and Science - Diplomacy and Strategy], Amman, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.
5- Al-Adlouni, Muhammad Akram, 2000, alqiadat fi alqarn alhadi waleishrina,[Leadership in the Twenty-First Century], Riyadh, Cordoba Publishing.
6- Al-Aswad, Sadiq, 1990, eilm aliaijtimae alsiyasiu, assuh wabeaduhu, [Political Sociology, Its Foundations and Dimensions] , Baghdad, Baghdad University Press.
7- Al-Hosary, Nabih Farag, 2009, tajribat malizia fi tatbiq aliaqtisad aliaslamii tahlil wataqwimu,[Malaysia's experience in applying Islamic economics, analysis and evaluation], Alexandria, Dar Al-Fikr Al-Jami'i.
8- Al-Jawjari, Adel, 2008, mahatir muhamadi: alnamir alasiawii min shabin mutamarid alaa batal aslami,, [Mahathir Mohamad: The Asian Tiger from a Rebellious Youth to an Islamic Hero, Cairo, Dar Al-Kitab Al-Arabi.
9- Al-Khalili, Maher Jabbar, 2015, siasat alaskan fi malizia wamakaniat alafadat minha, [Housing Policy in Malaysia and the Possibility of Benefiting from It] , Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, special issue, Volume 10, College of Administration and Economics, University of Kufa.
10- Al-Khazraji, Anas Malik, 2019, alhukm alrashid waltanmiat fi malizia (2002- 2018),[Good Governance and Development in Malaysia (2002-2018)] , Master's Thesis, Al-Bayt University/Political Sciences.
11- Al-Ramadhani, Mazen Ismail, 1991, alsiyasat alkharijiati, [Foreign Policy] , Baghdad, Ministry of Higher Education Press.
12- Al-Shafi'i, Badr Hassan, 2009, taswiat alsiraeat fi afriqia namudhaj alaykwas, [Conflict Resolution in Africa], the ECOWAS Model, Cairo, Universities Publishing House.
13- Al-Tayeb, Houssam El-Din, 2016, tahadiyat altanmiat almustadamat fi malizya,[Challenges of Sustainable Development in Malaysia] , Master's Thesis, Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi / Faculty of Law and Political Sciences.
14- Bouibeh, Nabil, 2016, alaiqtisad alsiyasiu liltajribat almaliziat : alrashadat walshirakat, [The Political Economy of the Malaysian Experience: Rationale and Partnership] , Journal of Economic Studies, Issue 2.

15- Brown, Archie, 2015, khurafat alzaeim alqwi(alqiadat alsiyasiat fi aleasr alhadith), [The Myth of the Strong Leader (Political Leadership in the Modern Era)] , translated by Nashwa Maher Karamallah, Riyadh, Obeikan Publishing.
16- Chalabi, Fahil Jabbar, 2017, bina' alsalam waltamasuk aliajtimaeii fi muhafazat ninawaa, [Building Peace and Social Cohesion in Nineveh Governorate], Dohuk, Khani Press.
17- Cornelia Brinkmann, Steps for Peace Working Manual for peace Building and conflict Management, Kabul,2006,p 25.
18- Dakhil, Muhammad Hassan, 2019, dawr alqadat alsiyasiiyn fi alhayaat alsiyasiat bayn alnuzum alsiyasiat almueasirat wabayn alnizam alsiyasii alaslamii dirasat muqaranati, [The role of political leaders in political life between contemporary political systems and the Islamic political system, a comparative study] , Journal of the College of Education for Girls for Humanities, Issue 24, University of Kufa.
19- Graham Brown Playing the (non)Ethnic card: The Electoral system and Ethnic voting patterns in Malaysia CRISE WORKING PAPER Centre for Research on Inequality Human Security and Ethnicity University of Oxford No. 21 April 2005
20- Grevish, Martin, and O'Callaghan, Terry, 2008, almafahim alasasiat fi alealaqat alduwaliati, [Basic Concepts in International Relations] , Dubai, Gulf Research Centre.
21- Hamdi, Sanaa Mahmoud, 2008, mafhum alqiadat alsiyasiat fi filastin fi eahd alaintidab albiritanii (qiadat alhaji amin alhusayni),[The Concept of Political Leadership in Palestine during the British Mandate (The Leadership of Haj Amin al-Husseini)], Cairo, Arab Network for Research and Publishing.
22- Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361.
23- Hameed, Muntasser Majeed.2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24.
24- Imran, Omar Juma, 2019, bina' alsalam fi mujtamaeat alnizae : dirasat fi altajawub almahaliyi waeadat altaahil almujtamie, [Building Peace in Conflict Societies: A Study of Local Response and Community Rehabilitation], Iraq, Al-Hashemi Office for University Books.
25- Ismail, Mahdi, 1996, tajarib dualiat fi alkhaskhasati: durus min tajarib malizia wanyuzilanda walmaksik, [International Experiences in Privatization: Lessons from the Experiences of Malaysia, New Zealand, and Mexico] , Journal of Social Sciences, Issue 2, Kuwait University.
26- Kaibouch, Omar, and Ramash, Asmahan, 2020, dawr alqiadat alsiyasiat fi eamaliat alaisilah alsiyasii waladary fi malizya,[The role of political leadership in the political and administrative reform process in Malaysia] , International Politics Magazine, Issue 1, Algeria.
27- Khairy, Amr, and Amer, Fadwa, 2018, dalil almustalahat alearabiat fi dirasat alsalam wahalu alnizaeat : almafahim alasasiat lihali alnizaeat wabina' alsalam fi alealam alearabii, [Guide to Arabic Terms in Peace Studies and Conflict Resolution: Basic Concepts of Conflict Resolution and Peacebuilding in the Arab World], Iraq, Iraqi Al Amal Society.
28- Lim Hong Hai Electoral Politics in Malaysia: Managing Elections in a plural Society In: Aurel Croissant "Editor" Electoral Politics in Southeast and East Asia Friedrich-Ebert-Stiftung. Singapore 2002 ،

29- Mitix, Hoda, 2011, , altajribat altanmawiat fi malizya, fi: alaslam alhadariu (alnumudhaj almalizii),[The Development Experience in Malaysia, in: Civilized Islam (Malaysian Model)], Dubai, Al-Mesbar Center for Studies and Research.
30- Muhammad, Al-Masry Bilal, Mustafa, and Abu Madalla Samir, 2017, alhandasat alaiqtisadiat almaliziat fi alqada' ealaa alfaqr walbitalati: durus mustafadat lilaiqtisad alfilastinii, [Malaysian economic engineering in eliminating poverty and unemployment: lessons learned for the Palestinian economy] , Al-Bashaer Economic Journal, Issue 3, Volume 3, Taheri Muhammad University, Algeria.
31- Muhammad, Mahathir, 2010, altajribat almaliziat : nahdat amatun, [The Malaysian Experience: The Renaissance of a Nation], Amman, Abdul Hameed Shoman Foundation.
32- Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110-130.
33- Sabry, Rami Al-Sayed, 2011, , dawr aldawlat fi altanmiati: dirasat halat lidawlat malizya, [The Role of the State in Development: A Case Study for the State of Malaysia] , Master Thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science.
34- Scott Edwards, Malaysia Elections Corruption, Foreign Money, and Burying the- Hatchet Politics, Aljazeera Center of Studies, ALDUHA, Sunday 10 June, 2015.
35- Yas, Rashid Amara, and Mouloud, Farouk Abdul, 2019, dawr alnukhbat alsiyasiat fi tazim alsilm alahlii fi aleiraq baed eam 2003, [The role of the political elite in worsening civil peace in Iraq after 2003], Journal of Political and Security Studies, No. 4.
36- Zitouni, Muhammad, 2020, altajribat altanmawiat almaliziatu, [The Malaysian Development Experience] , Al-Raed Journal of Political Studies, Issue 2, Ibn Khaldun University.